التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة

تأليف

أ . د / حسن أحمد شحاتة

الكاتب الصحفي : الحسيني أحمد عبدالله محمد

د/ ولاء محمد عبد الرازق





الكتاب:
التحديات والصعوبات التي تواجه المرآة

المؤلف : أ . د / حسن أحمد شحاتة
الصحفي / الحسيني أحمد عبدالله محمد
د/ ولاء محمد عبد الرازق

تصميم الغلاف: أحمد عبد السميع

رقم الإيداع : ٢٠٢١/١٩٥١٧

الترقيم الدولي: :
978_977_6780_73_6

الآراء الواردة في هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن
دار الفراعنة للنشر والتوزيع والترجمة

الناشر



رئيس مجلس الإدارة
إكرام عيد

المدير العام
أحمد عبد السميع

لإدارة:
واتس:
(+2) ٠١٠٠٠٩٤١٤٤٩٧
alfra3ina@gmail.com

التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة..!!

أ.د. حسن أحمد شحاتة

استشاري الصحة النفسية

استشاري البيئة

أستاذ الكيمياء الفيزيائية

كلية العلوم – جامعة الأزهر

الصحفي/ الحسيني أحمدعبد الله

د. ولاء محمد عبد الرازق

إهداء

إلي الفتاة...

إلي الزوجة...

إلي الأم...

إلي الأخت...

إلي المرأة أينما كانت، ووقتما كانت...

يسعدنا أن نهديكي هذا الكتاب..

"التحديات التي تواجه المرأة العربية"

تحية أجلال وأعتزاز لجهودك..

في رحلة الحصول علي حقوقك المشروعة..

المؤلفون

المقدمة

مما لاشك فيه، أن المرأة؛ وبخاصة المرأة العربية قد واجهت ومازالت تواجه تحديات كبرى في خلال رحلة كفاحها عبر التاريخ من أجل الحصول على حقوقها المدنية والاجتماعية والسياسية، نتيجة للصراع الداخلي الحاد داخل المجتمعات العربية بشأن حق المرأة في العمل والدراسة، حيث أن المرأة العربية استطاعت أن تتجاوز وضعها كأنثى خاضعة لإرادة الرجل الذي يمارس الوصاية على وجدانها وعقلها وجسدها. ولكن، مازالت هناك بعض الأصوات التي تطالب بأن يعاد النظر في الوضعية الاجتماعية والقانونية للمرأة، بحيث يظل مستقبلها مرتبطا بكونها أما عليها أن تلزم بيتها لتربية أبنائها ورعاية أسرتها وفقط.

ومما يؤسف له، أن وضعية المرأة في بعض المجتمعات العربية ما زالت تتميز بالكثير من السلبية والصور النمطية التي لا تنظر إلى المرأة إلا من منطق كونها عورة، وغير كاملة النضج أو الأهلية.

وبالرغم من كل ذلك، استطاعت المرأة بفضل اجتهادها ومثابرتها وأصرارها أن تغير الكثير من الصور النمطية المتعلقة بقدراتها الفكرية والعضلية والابداعية، حيث أصبحت المرأة مكونا رئيسيا من مكونات جميع المؤسسات والهيئات والحكومات. وأوضحت الدراسات التربوية، أن الإناث استطعن أن يتفوقن على الذكور في أغلب مجالات التعليم والتحصيل العلمي، بما في ذلك التخصصات العلمية الدقيقة؛ التي كان يسود اعتقاد بشأنها أن القدرات العقلية للمرأة لا يمكن أن تؤهلها لتعلمها وأجتيازها، مثل: الرياضيات والعلوم. وفي هذا السياق، نذكر العالمة الإيرانية والمسلمة "مريم ميرزقاني" التي استطاعت أن تكون أول امرأة في العالم تحصل على أعظم وأكبر جائزة عالمية في الرياضيات تضاهي جائزة نوبل، لتبدد بذلك كل الشكوك المتعلقة بالقدرات الذهنية والعقلية للمرأة.ونستطيع أن نؤكد بأن المرأة في مختلف البلدان العربية قد حققت الكثير من المكاسب في المجالات السياسة والاجتماعية والثقافية وغيرها من مجالات. وبالرغم من كل هذه المكاسب المهمة التي

حصلت عليها المرأة العربية في السنوات الأخيرة، فإن الدراسات الاجتماعية التي تنشرها منظمات المجتمع المدني مازالت توضح أن المرأة تمثل الحلقة الأضعف في المجتمعات العربية والإسلامية، بل إن هناك من يذهب إلى أنه وبموازاة هذه الحقوق التي أقرتها الدول الوطنية للمرأة العربية، فإن المجتمع العربي بتركيبته التقليدية المحافظة ما زال ينظر بعين الشك والريبة لكل محاولة تهدف إلى إعطاء المرأة مزيدا من الحقوق، ويرفض كل انتقاد ثقافي- فكري أو مجتمعي بشأن وضعيتها.

ويعد هذا الكتاب ***"التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة"*** بمثابة دليل مهم يرصد أهم التحديات التي واجهت وما زالت تواجه المرأة، وأهم المكاسب التي حصلت عليها وحققتها المرأة العربية في كافة المجالات.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلي سواء السبيل،،،،،

الفصل الأول

دور المرأة فى المجتمع

مقدمة

المرأة هي رفيقة الرجل خلال رحلة الحياة، وما من شك أن لها مكانة متميزة، فهي نصف المجتمع، ويعتبر دور المرأة مهما إلى جانب الرجل من أجل تحمل وتسهيل مصاعب الحياة، حيث يقوم الرجل بالعمل لسد حاجات ونفقات أسرته، وتساعده المرأة في تنظيم الحياة العائلية ورعاية أفراد أسرتها بكل محبة وحنان وعطف. وهكذا، فإن دور المرأة مهما وأساسيا في تأسيس الأسرة ورعايتها، وهذه هي سنة الحياة ورسالة المرأة لترعى أطفالها وبيتها، ورسالة الرجل في الحياة أن يعمل من أجل تأمين الحياة الكريمة لزوجته وأطفاله، لتكتمل الحياة بأداء كل من المرأة والرجل دورهم الحقيقي من أجل بناء الأسرة على الوجه الصحيح.

أهمية دور المرأة في المجتمع

المرأة بحق هي عماد الأسرة، ويتجلى دور المرأة الأساسي في بناء الأسرة ورعاية الأطفال وتربيتهم على الأخلاق الحميدة وعلى الدين الحنيف. ولكي تؤدي المرأة رسالتها بالأمومة والتربية لابد أن تكون مهيأة نفسيا واجتماعيا لهذه المهمة النبيلة والسامية، حيث أن دور المرأة في البيت يتعدى دور إعداد وتجهيز الطعام واللباس وتنظيم أمور البيت، إلى دورها الفاعل في إعداد أبنائها للانخراط في المجتمع والاندماج معه، فهي تدرب أطفالها علي التعامل مع الأخرين، وتدربهم علي أكتساب المهارات الاجتماعية، وتعليمهم كيفية التعامل باحترام، وتوضح لهم دورهم المهم في بناء المجتمع ونهضته، وحقهم في المشاركة الاجتماعية الصحيحة.

وبالأضافة لكل ما سبق، تواصل المرأة العطاء من خلال تأديتها رسالة العمل بعد الحصول على الشهادات العلمية العالية، التي تؤهلها لخدمة المجتمع والناس، من خلال مشاركتها في عملية التعليم ومحاربة

الجهل وإعداد الأجيال الصالحة والناجحة، الذين تشجعهم على الثقافة والمعرفة التي تفيدهم ما بعد التعلم في حياتهم العملية. كما تعمل المرأة علي مساندة زوجها الرجل والوقوف إلى جانبه يدا بيد، من أجل مواجهة الشدائد والتحديات في الحياة، وتحمل الصعوبات التي تواجههم في تربية الأطفال وتعليمهم وتأمين مطالبهم. وقد تخرج المرأة للعمل لتساهم في تخفيف العبء عن زوجها ومشاركته المسؤوليات والمهام.

ولقد تفهمت كثير من المجتمعات المتحضرة دور المرأة وأكدت على أهمية دورها الرئيسي والكبير في صنع القرار، وتحمل المناصب المهمة والعالية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية، حيث أثبتت جدارتها بإعطائها حقوقها كاملة كالرجل في كافة مجالات الحياة بأهميتها من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات العالمية للهيئات والمنظمات الدولية التي تعني بحل قضايا المجتمع. لعبت المرأة دوراً كبيراً مساهمتها بسوق العمل إلى جانب الرجل، في حل مشكلة الفقر في رفع المستوي المعيشي

للأسرة والمجتمع، وخاصة إذا كانت المرأة هي المعيل الوحيد والأساسي في أسرتها لتعمل من أجل تأمين حياة كريمة لعائلتها.

وتساهم المرأة في بناء المجتمع وتطوره ونموه من خلال المهام والأدوار المختلفة التي تؤديها في خدمته، ولا يمكن أن تستمر الحياة الاجتماعية وتتطور وتزدهر بدون وجود المرأة، ولا يمكن للرجل أن ينكر دور المرأة المكمل والأساسي في حياته وبيته وفي المجتمع بشكل عام.

وكما ذكرنا، تلعب المرأة دورا حيويا وفعالا في بناء المجتمع، فهي اللبنة الأساسية فيه، وهي كالبذرة التي تنتج ثمارا تصلح بصلاحها وتفسد بفسادها؛ لذا علينا أن لا نغفل عن دور المرأة في المجتمع، وأن نعطيها كامل حقوقها، ونضمن لها كرامتها، فهي من تبني الأجيال لينهضوا بحضارتهم، ويصنعوا مستقبلا واعدا لبلادهم.

تعليم المرأة

حرمت بعض النساء في كثير من البلدان العربية من حق التعليم في الماضي؛ وذلك لاعتقاد المجتمع بأنهن لسن بحاجة إلى شهادة تعليمية، ويكفيهن أن يتعلمن القراءة والكتابة، فالرجل في نظرهم أحق أن يَكون متعلما ومثقفا وناجحا في حياته العملية دون المرأة.

ولا نغفل هنا دور المرأة غير المتعلمة ولا نقلل من شأنها، فالله سبحانه وتعالى زرع فيها من الحب، والحنان، والخوف على أولادها ما يلزمها لرعايتهم والاهتمام بهم أحسن اهتمام، فهي بحبها تحرص على أن لا يصيبهم أي مكروه، وتحاول جاهدة أن تؤمن لهم من سبل الحياة بما يضمن مستقبلا واعدا ومشرقا لهم، سواء من النّاحية الاجتماعية أو من الناحية التعلمية، وتطمح كل أم إلى أن يعيش أبناؤها حياة أفضل من حياتها، وأن توصلهم لمراتب أعلى مما كانت تحلم بها. سواء أكانت المرأة متعلمة أو غير متعلمة، فهي أساس هذا المجتمع ومن واجبنا أن نعتني بها، ولا نقلل من قيمتها، فمن دونها فسدت المجتمعات، ولم تكن لتظهر الفئة العظمى من المفكرين، والمبدعين، والقادة؛ فهي

التي تحرص على النهوض بهم وتوفير سبل الراحة والفرص لهم.

المرأة في الإسلام

لقد كفل ديننا الحنيف –على عكس اعتقاد البعض– للمرأة كافة حقوقها، ومنحها مكانة عظيمة سواء أكانت أما، أو زوجة، أو بنتا، أو أختا، فلها ما لها من الحقوق وعليها ما عليها من الواجبات، بل وأعطاها ميزات إضافية عن الرجل بأن جعلها الأم التي تكون الجنة تحت أقدامها، وأعطاها من الحسنات ما استحقت عندما تقوم برعاية بيتها وتهيئته على أحسن وجه، وزوجها عندما تسانده وتقف معه في السراء والضراء، وتخفف عنه عبء وظيفته وتعب يومه، وأولادها الذين تسعى جاهدة على تربيتهم تربية صالحة.

المرأة في وقتنا الحاضر

برزت المرأة في عصرنا الحاضر ولعبت أدوارا عديدة تتميز وتتصف بالقوة والشجاعة، فظهرت المرأة رئيسة

لبلدها، أو رئيسة للوزراء، والمرأة الطبيبة، والمرأة المهندسة، والمرأة المعلمة. بل وأكثر من ذلك، فقد تفوقت المرأة حتى في مجالات الحرف اليدوية التي عرفت بأنها تحتاج إلي قوة الرجال.

وهكذا، نجد أن المرأة قد برعت وتميزت في كل مجال دخلته بل اقتحمته بأصرارها وعزيمتها، ومن المؤكد انها ستبدع أكثر وأكثر إذا وجدت تشجيعا من كل طوائف المجتمع، وأن تتاح لها نفس الفرص التي تتاح للرجال، فلها الحق في البحث عن ذاتها، وممارسة المهنة التي تناسبها تماما كحق الرجل.

تمكين المرأة

أزداد الأهتمام بقضية تمكين المرأة منذ بداية العقد العالمي للمرأة وحتى مؤتمر بكين عام ١٩٩٦م، كما اتيحت لها الفرصة لممارسة دورها بفعالية مثل الرجل، والمساهمة في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة الثقافيّة، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

وقد أولت العديد من المنظمات والهيئات والدول الاهتمام بهذا المجال، وذلك من خلال إقامة مجموعة من المؤتمرات والندوات، وأشارت هذه الفعاليات بكافة أشكالها المتنوّعة إلى أهمية تمكين المرأة، وإعطائها الحق الكامل بالعمل في كافة الميادين. ويعرف الدور الذي تؤديه المرأة بأنه: "مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة، وللدور أهمية اجتماعية؛ لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها".

أدوار المرأة في المجتمع

تتجلى مساهمة المرأة وأثرها في المجتمع من خلال عدة أدوار، منها:

١ – الأمومة

يعد دور الأمومة أهم الأدوار في حياة المرأة ودورا أساسيا في قيام المجتمع والحضارات والأمم، فدونه لا يمكن أن يكون لدينا علماء وعظماء يمنحون الحياة التغيير ويساهمون في تغيير الواقع تغييرا جذريا بما يفيد الإنسانية كلها.

ويشمل دور الأمومة الكثير من الأدوار الفرعية داخل مفهومه، ومنها:

- الاهتمام بأفراد العائلة ومشاكلهم.
- منح الدعم العاطفي والنفسي لأفراد العائلة خاصة في أوقات الشدائد بتثبيتهم واحتوائهم.
- التنشئة والتربية على المبادئ الصحيحة والقيم المجتمعية الحقة.
- ويتعدى دور المرأة من كونه مجرد تربية إلى كونه إعدادا لجيل يستطيع التعامل مع المجتمع، ويحسن قيمة العطاء ويفهمها، فتقوم المرأة برفد أبنائها بالمَهارات الاجتماعية كما توضح لهم حقوقهم وواجباتهم.

يشار إلى أن هذه الأدوار هي في قمة الأهمية كونها تقدم وتضمن الاستقرار العاطفي والنفسي لأفراد العائلة، وتصنع منهم أشخاصا متزنين أصحاب قيم وأخلاق ترفع المجتمعَ وتعلو به، مما ينعكس على المجتمع ككل، وكما يقول الشاعر حافظ إبراهيم:

الأُمُّ مَدرَسَةٌ إِذا أَعدَدتَها أَعدَدتَ شَعباً طَيِّبَ الأَعراقِ

٢- تقديم الخدمات لأبناء المجتمع

إن هذا المفهوم الواسع يشمل الكثير من الأدوار الفرعية التي باستطاعة المرأة أن تؤديها في مجتمعها، ومن هذه الأدوار:

- العمل في الجوانب والمجالات التي تبرع فيها المرأة وترغب بها، وأخذ العلم المناسب والكافي الذي يرشحها للعمل بكفاءة في هذه المجالات.
- تعلم العلوم الشرعية والإقبال عليها حتى تستطيع المرأة توعية النساء اللواتي تعرضن

للإساءات من قبل الرجال، وتعليمهن حقوقهن الشرعية.

- عمل الأعمال الخيرية وتخصيص جزء من وقتها لذلك؛ لما للمرأة من امتيازات وقدرات وسمات شخصية ونفسية، فقد أثبتت البحوث العلمية أنّ قدرة المرأة العاطفية هي أهم صفاتها، مما يساعدها على التّعامل مع بعض الحالات التي لا يستطيع الرجل التعامل معها كالحالات التي تخص النساء وما يتعلق بهن من اضطهاد وتعنيف لقدرتها ومهاراتها في الإقناع والتواصل والتأثير واستثارة العواطف؛ فالمرأة تستطيع أن تتولى الكثير من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تعنى بالأمور الأسرية والاجتماعية والحقوقية بكفاءة.

٣- مساندة الرجل (الزوج)

تلعب المرأة دورا مهما في حياة أسرتها، وفي مساندة زوجها والوقوف إلي جواره في وقت المصاعب والشدائد، فقد تعينه في الإنفاق فتعمل، وهذا مما لا يعد واجبا

عليها، إنما تقوم به رغبة منها في مساعدة شريكها؛ حيث إن المرأة هي من تدفع الرجل وتحفزه ليخطو للأمام. وهناك أمثلة عديدة لزوجات كن العون لأزواجهم خلال الظروف الصعبة والمحن التي تعرضوا لها.

٤- توطيد العلاقات بين أفراد العائلة والمجتمع

تقوم المرأة بدورا مهما وفاعلا في توطيد الروابط الأسرية ودعمها، فنجد أن المرأة تشجع زوجها وأباها وإخوتها وعائلتها أجمع على صلة الأرحام ومشاركة الناس أفراحهم وأتراحهم، وزيارة المرضى، مما ينشر المحبة والتعاون، فتقوم الأجيال على المبادئ السامية وقيم الإسلام الحسنة والمحبة والود.

٥- النهضة العلمية

تؤكد المراجع التاريخية إن للمرأة دورا كبيرا في إعلاء النهضة العلمية في المجتمعات؛ حيث كان للمرأة حضور واسع في المجتمع الإسلامي منذ ظهوره، فقد

كانت بمثابة المعلم والمتعلم، كما كانت تقصد ليؤخذ العلم عنها، إضافة لدورها في الإفتاء والاستشارات، ولم تكن جاهلة أو جالسة في بيتها يقتصر دورها داخله فقط.

ويزخر التاريخ الإسلامي بالكثير من الأمثلة التي تبين أهمية دور المرأة في نهضة العلم، كأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، والخنساء الأديبة والشاعرة، والعالمة عائشة الباعونية، والعالمة فاطمة بنت محمد بن أحمد السمرقندي.

٦- الدعوة

مما لاشك فيه، أن للمرأة دورا في جميع المجالات، فنجد في مواقف الصحابيات المؤمنات ما يؤكد أن للمرأة الدور الكبير الذي تستطيع أن تقدمه في سبيل الدعوة إلى الإسلام، فقد قال مرة أحد الذين يتعجبون من دور المرأة في الدعوة من غير المسلمين: "ومما يثير اهتمامنا ما نلاحظه من أن نشر الإسلام لم يكن من عمل الرجال وحدهم، بل لقد قام النساء المسلمات أيضا

بنصيبهن في هذه المهمة الدينية"، وذلك لأن المرأة أكثر اندفاعا حيث إنها إذا آمنت بشيءٍ فإنّها تبذل وسعها في نشره ولم تبالِ في ذلك ولا تهتم للمصاعب التي تواجهها.

٧- دور المرأة في سوق العمل

نؤكد علي أهمية دور مشاركة المرأة العربية في سوق العمل؛ نظرا لكونها تشكل جزءا لا يستهان به من المجتمعات العربية، إذ تشكل ما نسبته ٥٠% من السكان و٦٣% من الطلاب الجامعيين، ولكنها بالرغم من ذلك لا تتجاوز نسبتها ٢٩% من الأيدي العاملة. ويتم تشجيع المرأة على المساهمة في سوق العمل من باب مكافحة الفقر، ورفع المستوى المعيشي للسكان من خلال دعم ميزانيّة الأسرة بما يوفره عمل المرأة لها من دخل، وخاصة إذا كانت هي المعيل الأساسي للأسرة.

٨- دور المرأة في التربية

كما ذكرنا سابقا، فإن الأم هي مصدر الرعاية والحنان في الأسرة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الطفل بحاجة في مراحله العمرية الأولى إلى الرعاية والاهتمام أكثر من حاجته إلى الأمور المادية. فالأم تعتبر المعلم الوحيد لطفلها ووظيفتها التربوية ذات أثر عميق في نفوسه؛ لما لها من دور في تنمية وعيه بذاته، وثقته بنفسه، وتكوين شخصيته وتهيئتها. وبسبب أهمية هذه المرحلة في حياة الطفل لا بد أن يبقى تحت مراقبة الأم ومتابعتها؛ إذ إن ما يتلقاه في السنوات الأولى يستمر معه لباقي حياته.

٩- دور المرأة في السياسة

تؤكد الاحصائيات الرسمية بأن السيدات تحظي بفرص محدودة من القيادة والمساهمة في العملية السياسية، على المستويين العالمي والمحلي. فالكثير منهن يعاني من التقييد في أدوارهن كناخبات أو مسؤولات؛ سواء في مكاتب الاقتراع، أو الخدمة المدنية، أو في القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وهذا يحدث بالرغم من

إثباتهن لقدراتهن كقائدات ورائدات في عملية التغيير، بالإضافة إلى حقهن في المشاركة في العملية الديمقراطية بشكل متساو مع الرجل. وتواجه النساء العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركتهن في السياسية؛ كالحواجز الهيكلية التي تفرض من خلال مؤسسات وقوانين عنصرية لا تزال تحد من خيارات المرأة في الترشح للمناصب.

١٠- دور المرأة في الزراعة

تساهم المرأة بشكل أساسي في الأنشطة الزراعية والاقتصادية الريفية في البلدان النامية، ويختلف دورها اختلافا كبيرا بين منطقة وأخرى نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في قطاع الزراعة. وكثيرا ما تتكفل المرأة بإعالة أسرتها، وتتبع طرقا وأساليب معينة لكسب العيش، فهي تعمل كمزارعة في مزرعتها الخاصة، أو دون مقابل في مزرعة أسرتها، أو بأجر أو دون أجر في مزارع المؤسسات الريفية. ويتمثل دورها في إنتاج المحاصيل الزراعية، وتجهيز الطعام،

والعناية بالحيوانات، وجلب الماء، والعمل بالتجارة والتسويق.

ووفقا للدراسات فإن النساء يمثلن ٤٣% من القوى الزراعية في البلدان النامية، كما تصل نسبة النساء العاملات في الزراعة إلى ما يقارب ٥٠% في أفريقيا وشرق وجنوب شرق آسيا والصحراء الكبرى، و ٢٠% في أمريكا اللاتينية.

١١- دور المرأة في القوات المسلحة

اقتحمت المرأة مجالا كان يعد حكرا علي الرجال وحدهم دون غيرهم، وهو المجال العسكري، وتؤكد الأحصائيات الحديثة أن عدد النساء في بعض الجيوش أصبح مقاربا لعدد الرجال. وتختلف النسب المئوية بين عدد الرجال وعدد النساء من دولة إلى أخرى، وذلك وفقا للحاجة والحوافز والقوانين التي تعتني بانضمامهن للقوات المسلحة، وتتراوح هذه النسب بين ٥% إلى ٢٥% أو أكثر في بعض الجيوش.

وتساهم النساء في القوات المسلحة في عدة مجالات؛ كالإدارة، وأماكن المراقبة، والصحة، والهندسة، والإطفاء، ودراسة المواكب. وما زال عدد البلدان التي تعطي للنساء مهاما نشطة في الجيش والجبهات الفاعلة قليلا، بالرغم من بلوغهن لرتب عسكرية عالية، وتسلمهن لمهام مختلفة في جيوش العالم.

١٢- دور المرأة في الطب

منذ القدم كان للنساء دور أساسي في الرعاية الصحية، وذلك من خلال التمريض، واستعمال الأعشاب الطبية، وتأمين العلاجات المنزلية، أما الطب كمهنة فقد اقتصر على الرجال وحدهم. ففي بدايات القرن الخامس عشر صدر قانون في أوروبا يمنع ممارسة الطب دون التدرب في الجامعات، ولم يكن مسموحا للنساء الالتحاق بالجامعات حتى بدايات القرن العشرين. ونرى اليوم النساء ينافسن الرجال في هذا المجال، ولكن بالرغم من ذلك نرى اختلافات في الاختصاص الطبي بين الجنسين؛ إذ تفضل النساء التخصصات التي تتلاءم مع

حياتهن العائلية، لذا فإنهن يفضلن اختيار الطب العام أو طب الأطفال أو الطب النفسي أو النساء والتوليد على تخصصات الجراحة والقلب.

ومن الصعوبات التي تواجه الطبيبات فرق الأجور المدفوعة لهن، فبناء على دراسة أُجريت عام ٢٠١١ أشارت أنّ الطبيبات يحصلن على ٧٩% من رواتب زملائهن من الأطباء والجراحين، كما تحصل طبيبات الأطفال على ما نسبته ٦٦% من رواتب أطباء الأطفال الذكور بالرغم من أنهن يمثلن الأغلبية في هذا الاختصاص. كما تعاني الطبيبات أيضاً من عدم مشاركتهن في القرارات الإداريّة، وعدم شمولهنّ بنظام الترقيات والمكافئات. وتشير الإحصائيات الحالية إلى أنه بحلول عام ٢٠١٧ قد يصبح عدد الطبيبات الإناث يفوق عدد الأطباء الذكور، بما تجاوزنه من صعوبات دراسية ومجتمعية وإثباتهن لجدارتهن وكفاءتهن نرى اليوم طبيبات يتولين إدارة المستشفيات بطريقة ناجحة، ويحصلن على جوائز نوبل لإنجازاتهنّ الطبية، بعد أن

كان المجتمع يشكّك في قدراتهنّ على مزاولة هذه المهنة.

الفصل الثـاني

مكانة المرأة فى الوطن العربى

وضع المرأة في العالم العربي

بنظرة فاحصة لوضع المرأة خلال مراحل التاريخ المختلفة، يمكننا أن نجزم بأن وضع المرأة في العالم العربي لم يكن مختلفا عن ما كان عليه في مناطق أخرى من العالم، حيث مر هذا الوضع عبر مراحل التاريخ بمظاهر من التمييز، مما أدى لخضوع المرأة لمجموعة من القيود التي أهدرت حقوقها وكبلت حرياتها؛ حيث تأسست بعض هذه القيود على المعتقدات الدينية. ولكن، العديد من هذه القيود ترجع إلى الثقافة كما تنبع من التقاليد أكثر من كونها قائمة على المعتقدات الدينية.

وتمثل هذه القيود عقبة نحو حقوق وحريات المرأة، وتنعكس بالتالي علي القوانين والتشريعات المتعلقة

بالعدالة الجنائية والاقتصاد والتعليم، وكذا، الرعاية الصحية والمهنية، حيث كانت الرعاية الصحية المراة عربية مهدرة، وكان الرجال الذين يسيطرون عليها في كل شيئ.

المرأة العربية قبل الإسلام

ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعض الكتاب ناقشوا وضع المرأة في الجزيرة العربية قبل الاسلام، ووجدوا أنهم أمام وضع مختلط، فوفقا للعرف القبلي الذي كان بمثابة القانون القائم آنذاك، لم يكن للمرأة أي وضع قانوني يذكر، لقد بيع النساء عن طريق أولي أمورهن والذين كانوا بدورهم "كتجار إناث" يقبضون الثمن في المقابل.

وكان هذا الزواج قائم على الإرادة المنفردة للزوج، ولم يكن للنساء الحق في الملكية أو الإرث.

ويذهب بعض الكتاب، بأن المرأة كانت أكثر تحررا قبل الإسلام عن ما كان عليه وضعها بعده، ويستشهدون

على ذلك بالزواج الأول لمحمد نبي الإسلام؛ والذي كان زواجا عن طريق طلب خديجة بنت خويلد حيث أرسلت إحدى صديقاتها؛ وهي نفيسة أخت يعلى بن أمية إلى النبي محمد صل الله عليه وسلم تعرض عليه الزواج منها، وكانت السيدة خديجة ذات شأن في قومها وتاجرة ذات مال.

وكذا، يعول بعض الكتاب على نقاط أخرى، منها: عبادة العرب لـ "اللات"؛ وهي إحدى الأصنام التي عبدها العرب قبل الإسلام، حيث كان الصنمين "مناة" و"العزي" يشكلن ثالوثا أنثويا عبده العرب وبالخصوص ممن سكن مكة المكرمة.

وتعتبر المؤرخة السعودية "هاتون الفاسي"، أن حقوق المرأة العربية تضرب بجذورها في عمق التاريخ، وتستعين بذلك بأدلة من الحضارة النبطية القديمة الموجودة في الجزيرة العربية، فقد وجدت أن المرأة العربية في ظل هذه الحضارة كانت تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، وأشارت "الفاسي" إلى أن المرأة فقدت

الكثير من حقوقها في ظل القانون اليوناني والروماني قبل دخول الإسلام، وقد تم الإبقاء على هذه المعوقات اليونانية الرومانية في ظل الإسلام.

ويختلف وضع المرأة على نطاق واسع في جزيرة العرب قبل الإسلام من مكان لآخر وفقا لإختلاف الأعراف والعادات الثقافية للقبائل التي كانت متواجدة آنذاك؛ حيث كانت قوانين المسيحية واليهودية مهيمنة للغاية بين الصابئة والحميريون في الجنوب المزدهر من المنطقة العربية. في أماكن أخرى مثل مكة المكرمة حيث مولد النبي محمد كان لمجموعة من القبائل الحق في المكان؛ وكان ذلك أيضا ينطبق مابين ساكني الصحراء من البدو، ويختلف الوضع باختلاف العرف من قبيلة لأخرى، وبالتالي لم يكن هناك تعريف واحد لا للدور الذي اضطلعت به المرأة ولا للحقوق التي حصلت عليها قبل مجيئ الإسلام.

المرأة العربية بعد الإسلام

دخل الإسلام شبه الجزيرة العربية في القرن السابع لميلاد السيد المسيح، ولعب دورا كبيرا في تحسين وضع المرأة بالمقارنة بالوضع الذي كانت عليه في الجاهلية، فوفقا للنصوص القرآنية، فإن للنساء ما على الرجال ولهن مالهم، فكانت مساواة بينهما في المسئوليات والواجبات؛ حيث نص القرأن: "فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ" الأية ١٩٥ سورة آل عمران.

وتصدي الإسلام لعادة "وأد البنات" والتي كانت عادة جاهلية ترجع إلى الموروث الثقافي عند بعض العرب؛ حيث كانو يدفنون الإناث أحياء بعد الميلاد مباشرة، وقد قص القرأن ذلك بقوله: "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِٱلْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا

بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِى ٱلتُّرَابِ أَلاَ سَآء مَا يَحْكُمُونَ" سورة النحل ٥٨:٥٩.

وعن أم المؤمنين عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يلي من هذه البنات شيئا فأحسن إليهن كن له سترا من النار"

ويصف "ويليام مونتجمري" أستاذ الدراسات الإسلامية التحول في وضع المرأة بعد الإسلام، قائلا: "صحيح أن الإسلام لا يزال، في نواح عدة، دين ذكوري، لكنني أعتقد أنني قد وجدت أدلة في بعض المصادر حديثة العهد بالرسالة؛ والتي توضح أن وضع المرأة قد تحسن كثيرًا في ظل الإسلام. ويظهر ذلك في بعض الأجزاء من شبه الجزيرة العربية ولا سيما في مكة المكرمة، حيث كان نظام الإنتساب للأم أو مايعرف بـ "الطوتمية" موجودا عند بعض القبائل، ولكن في ظل الإسلام تحول إلى نظام الأب الواحد".

ويمكن أن نؤكد، أن الإصلاحات بدأت مبكرا في ظل الإسلام، وكان من ضمنها الإصلاحات في

مجال حقوق المرأة مما تعلق بالزواج والطلاق والإرث، حيث جاء الإسلام ليحظر عادة "وأد البنات"، ويعترف للمرأة بالشخصية القانونية الكاملة. كما أقر لها الإسلام الحق في المهر عند الزواج تأخذه ويصبح جزء من ذمتها المالية، لا كما كان في الجاهلية ثمن بيعها يقبضه الأب بالنيابة عنها.

وهكذا، ووفقا للشريعة الإسلامية، لم يعد ينظر للزواج على أنه مجرد صفقة أو تجارة، ولكنه أصبح عقدا تمثل فيه موافقة المرأة الركن الأساسي لإنعقاده. فضلا عن ذلك، أُعطيت المرأة في ظل الشريعة الإسلامية حقوق الإرث، بعد أن كان المجتمع الأبوي في الجاهلية يحصر الإرث في الأقارب من الذكور. وتقول "آن ماري شيمل": "بالمقارنة مع وضع المرأة قبل الإسلام، فإن التشريع الإسلامي يعني تقدما هائلا؛ حيث أصبح للمرأة الحق وفقا للنصوص الإسلامية أن تدير ثرواتها التي حصلت عليها عن طريق الإرث أو التي كسبتها من عملها الخاص".

ويقول (ويليام مونتجمري): "بأنه إذا ما نظرنا للتاريخ وقت بداية الإسلام فسنجد بأن النبي محمد؛ كان الشخصية التي شهدت لصالح حقوق المرأة وساعدها على تحسين أوضاعها بشكل كبير".

ويفسر (ويليام مونتجمري) ذلك "بأنه في الوقت الذي ظهر فيه الإسلام، فإن ظروف المرأة كانت في وضع مروع؛ فلم يكن لها الحق في التملك، وإنما هي جزء من ممتلكات الرجل؛ إذا مات ورثها أبناؤه من بعده بالرغم من ذلك المناخ السائد عند دخول الإسلام إلا أن النبي محمد أعطى للمرأة حقوق الملكية، والتعليم، والحق في الطلاق وأعطى لها بعض الضمانات الرئيسية، والتي تتأسس على منحها حقوقًا وإمتيازات في مجال الحياة الأسرية، حيث الزواج والتعليم والمكانة الإقتصادية، إلى جانب الحقوق التي تساعد على تحسين وضعها في المجتمع."

حال المرأة الأوربية

إن المرأة الأوربية قبل الثورة الفرنسية والثورة الصناعية لم يكن حالها بأفضل حال من المرأة العربية في بعض المجتمعات النامية حين كانت أوروبا تعيش فترة الظلام في ظل سيطرة الكنيسة على أوروبا والعالم الغربي، وكان هناك مايعرف بصكوك العفة التي كانت توضع للمرأة المتزوجة لمنعها من الزنا وغيره، إلا أن الثورة الفرنسية وبدء مرحلة العلمنة أو فصل الدين عن الدولة بالإضافة إلى الثورة الفرنسية والحرب العالمية جعلت المجتمعات الغربية في مأزق كبير جدا من هذه الناحية وجعلت المجتمعات الأوروبية تقر مكرها بمبدأ حرية المرأة وأخذ حقوقها.

فالحروب العالمية خلفت ورائها الملايين من القتلى الذين كان معظمهم من الرجال الذين هم ركيزة الجيوش التي حاربت، مما خلف الملايين من الأرامل والعائلات التي بلا معيل، فأضطرت المرأة للخروج إلى ميدان العمل في المصنع وغيره لتحصل قوت عيالها. هذا بالإضافة إلى تغير المفاهيم الاجتماعية والدعوة المفرطة للتحرر في أوروبا بعد فترة قاسية عاشتها جراء تسلط الكنيسة

واستبدادها في فرض الرأي الديني وصل إلى حد إعدام العلماء لمجرد رأي مخالف للكنيسة كما حصل حين أعدمت الكنيسة العالم "جاليلو" لإثباته نظرية دوران الأرض.

العالم العربي المعاصر

المرأة العربية في استطلاعات الرأي

أظهر استطلاع أجرته مؤسسة "تومسون رويترز" وشمل اثنتين وعشرين دولة عربية، أن ثلاثا من بين الدول الخمس التي طالتها انتفاضات الربيع العربي منذ عام ٢٠١١ – تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا– احتلت المراتب الأخيرة ضمن قائمة الدول العربية التي تراجعت فيها حقوق المرأة. فقد احتلت مصر –طبقا للاستطلاع– المرتبة الأخيرة على القائمة بعد كل من العراق والسعودية، وجاءت كل من اليمن وسوريا في المرتبتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة على التوالي.

واستندت نتيجة الاستطلاع إلى تقييم ٣٣٦ خبيرا في حقوق المراة لمدى احترام الحكومات العربية للبنود الأساسية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إضافة إلى مدى انتشار ظاهرة العنف ضدها وتمتعها بحقوقها في الإنجاب، ونوع المعاملة التي تلاقيها داخل أسرتها، ودورها في السياسة والاقتصاد.

ولقد فاجأت الدراسة المراقبين بوضع جمهورية جزر القمر، حيث تتولى المرأة 20% من الحقائب الوزارية- على رأس قائمة الدول العربية من حيث مدى احترامها لحقوق المرأة، وتلتها كل من عمان والكويت والأردن ثم قطر.

وأرجع الاستطلاع احتلال مصر المرتبة الاخيرة لوضع المرأة المصرية "السيئ للغاية" حسب رأي الخبراء في معظم مجالات احترام حقوق المرأة ومنها انتشار التحرش الجنسي وختان البنات وتصاعد ظاهرة استغلال النساء، وتراجع الحريات منذ انتفاضة عام ٢٠١١.

وبشأن العراق الذي احتل المرتبة الحادية والعشرين، أشارت الدراسة إلى أن البلاد أصبحت اليوم أخطر مما كانت عليه تحت حكم صدام حسين، من حيث العنف الذي تتعرض له المرأة.

كما أرجع الخبراء احتلال السعودية المرتبة العشرين، لعدم مشاركة النساء في السياسة ومنعهن من قيادة السيارات، وفرض موافقة ولي أمرهن للعمل أو السفر، والتمييز ضدهن في أماكن العمل؛ هذا بالرغم من التقدم الذي حققته المملكة في مجال فرص التعليم للنساء وتمتعهن بالرعاية الصحية، وحقوقهن في الإنجاب وتقلص درجة العنف ضد المرأة.

أما بالنسبة لـ سوريا، وهي رابع أسوأ دولة عربية –وفقا للاستطلاع– فقد تضررت حقوق السوريات بشدة وسط حرب أهلية مستعرة منذ ٢٠١١م، حيث ارتفعت معاناتهن وأضحت الأرامل تلعبن دور الرجل في إعالة أبنائهن. تضاف إلى ذلك مخاوف الكثير منهن من نفوذ

المتشددين الإسلاميين الذين بسطوا سيطرتهم على بعض مناطق البلاد.

وبالنسبة لدولة اليمن الذي احتل المرتبة الثامنة عشرة، حسب الاستطلاع، فتواجه المرأة معركة صعبة للحصول على حقوقها بدرجة كبيرة، حيث يتفشى فيها زواج القاصرات، وينشط فيها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي يتبنى تفسيرا متشددا للإسلام.

وشغلت ليبيا المركز التاسع في القائمة، وسجل الخبراء مخاوف من تعرض حقوق المرأة لانتهاكات جديدة، وسط الصراع الدائر بين الزعماء القبليين والتيارات الإسلامية المتشددة على اقتسام مغانم ما بعد الثورة.

واحتلت تونس، مهد ثورات الربيع العربي المرتبة السادسة، إلا أن ناشطات تونسيات يشعرن بقلق إزاء خطر تولي متطرفين إسلاميين دور شرطة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وممارسة ضغوط على الفتيات.

ورغم الصورة القاتمة التي رسمتها هذه الدراسة في بعض الدول– وخاصة تلك التي تمر بتجربة ثورات الربيع العربي–فإن العديد من الناشطات العربيات أصبحن أكثر وعيا بحقوقهن، ويسجلن أن الدفاع عن حقوق المرأة أنشط بكثير من ذي قبل.

حقيقة الوضع في بعض البلدان العربية

١– الوضع في السعودية

قرر العاهل السعودي في ١١ يناير عام ٢٠١٣م تعيين ثلاثين امرأة في مجلس الشورى، في بادرة هي الأولى في السعودية، حيث تمنع المرأة من قيادة السيارة، ولا تزال تابعة للرجل. ومعظم المعينات في المجلس، وبينهن أميرتان، من الجامعيات، أو ناشطات المجتمع المدني. ومن هؤلاء على وجه الخصوص، ثريا عبيد، التي كانت تولت منصب أمين عام مساعد في الأمم المتحدة؛ وهي أول عربية ترأس وكالة تابعة للأمم المتحدة.

ويوصف الملك عبد الله بن عبد العزيز في المملكة السعودية، بأنه إصلاحي حذر في بلد تناهض فيه المؤسسة الدينية المتشددة إجمالا حقوق المرأة، وتمتلك تأثيرا كبيرا في الرأي العام. ولا يملك مجلس الشوري سلطة التشريع، ولكنه يقدم المشورة للحكومة، حول السياسات العامة للبلاد. غير أنه مع ذلك يعكس رغبة في إشراك النخب السعودية في عملية اتخاذ القرار الذي لا يزال في أيدي الأسرة المالكة.

ويبقى وضع المرأة في السعودية دون المعايير العالمية، وهي تخضع لقراءة متشددة للشريعة الإسلامية تفرض عليها العديد من الضوابط، وتمنعها مثلا من قيادة السيارة، أو السفر للخارج بدون إذن ولي أمرها. كما أن الاختلاط ممنوع في الدراسة والعمل، وتصدى مشايخ الدين بشدة لمحاولات نادرة لتجاوز منع الاختلاط.

٢- الوضع في تونس.

قد يمثل دستور تونس الجديد بداية مرحلة تغيير جذري بالنسبة للمرأة، وذلك بعد إدراج مادة تنص على المساواة

بين الجنسين في المجالس التشريعية، وعلى اتخاذ خطوات لمكافحة العنف ضد المرأة، وتلك سابقة في العالم العربي.

وتقول السيدة "لبني الجريبي"، من حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وهو حزب علماني، إن هذه المادة "بمثابة ثورة في حد ذاتها، إنها خطوة كبيرة وتاريخية ليس فقط للمرأة التونسية، وهي بالنسبة لي لحظة مؤثرة للغاية".

وأقرّت "الجيريبي"، وهي أستاذة الهندسة بجامعة السوربون سابقا والمحاضرة بكلية الهندسة في تونس، إن ضمان التمثيل المتكافئ بين الر جل والمرأة في المجلس التشريعي قضية لم تكن تخطر على بالها حتى أختيرت عضوة بالمجلس الوطني التأسيسي عام 2011 ، والذي كان منوط به رسم مسار جديد لتونس، عقب الانتفاضة التي أنهت عقودا من حكم الرئيس زين العابدين بن علي وأطاحت به في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

وأردفت قائلة: "كنت أعتقد دائما أن الأمر قضية تخص المرأة، ولكننا في حزب التكتل للعمل والحريات كنا نجد صعوبة في العثور على نساء للمشاركة في العملية السياسية، فهنا تسود الثقافة الذكورية، وإذا لم نبدأ نحن في تغييرها فلن تتغير". وقد وصفت "الجيريبي" هذه المادة بالتاريخية.

ولاقت مقترحات "الجيريبي" معارضة شديدة في الجمعية التأسيسية، وأدت إلى نقاش محموم استمر أكثر من ثلاثة أيام مما هدد بعرقلة إقرار الدستور.

وتعلق السيدة "فطومة عطية- ٦٠ عاما، عضوة المجلس التأسيسي المستقلة: "كنت أول سيدة أعمال في تونس، وأصبحت كذلك ليس لأن أحدا قرر مشاركة المرأة في هذا المجال أو منحني الفرصة لذلك، بل لأنني أردت أن أكون سيدة أعمال، وطالبت بحقوق في المساواة".

وأضافت: "كلي قناعة بأن المرأة عليها أن تأخذ مكانها بنفسها ومن خلال إرادتها الشخصية وكفاءتها". والجدير

بالذكر أن القانون التونسي يحظر تعدد الزوجات، ويجعل الطلاق بيد المحكمة لا بيد الرجل.

٣- الوضع في مصر

طالما لعبت نساء مصر دورا مؤثرا في السياسة والمجتمع المصري، ولكن وضعهم تدهور في الآونة الأخيرة حتى صنفت منظمات حقوقية دولية مصر أنها أحد أسوأ دول العالم معاملة النساء، فتواجه المرأة المصرية اليوم تحديات جمة واضطهاد يشمل العديد من نواحي الحياة، ولعل أبرزها: العنف الأسري والتحرش الجنسي وختان الإناث، وغيرها.

ولقد ارتبطت النهضة النسائية في مسيرتها الطويلة التي امتدت قرابة القرن ونصف القرن، بقضايا مجتمعية طرحتها ضرورات التقدم، فعندما بدأ محمد علي باشا؛ مؤسس مصر الحديثة في تأسيس الدولة العصرية، ارتبط ذلك بضرورة تحديث المجتمع لخدمة هذه الدولة، وضرورة تعليم المرأة، فنشأت مدرسة المولدات سنة (١٢٤٨هـ- ١٨٣٢م) لتخريج القابلات،

أو ما يعرف الآن بإخصائيات أمراض النساء. وفي سنة (١٢٨٩هـ=١٨٧٢م) أصدر رفاعة الطهطاوي كتابا مهما بعنوان "المرشد الأمين للبنات والبنين" طرح فيه بقوة قضية تعليم الفتاة، وكان لهذه الدعوات وغيرها أثرها في المجتمع؛ فساندت زوجة الخديوي إسماعيل إنشاء أول مدرسة حكومية لتعليم البنات في مصر سنة (١٢٩٠هـ= ١٨٧٣م) وهى المدرسة "السيوفية" التي ضمت بعد ٦ أشهر من افتتاحها ٢٨٦ تلميذة.

وشهدت تلك الفترة نهضة صحفية حيث تم تأسيس صحافة نسائية تتبنى القضايا النسوية وتدافع عن حقوق المرأة ومكانتها ضد جمود التقاليد، فأصدرت السيدة "هند نوفل" أول مجلة مصرية هي "الفتاة" في ٢٠ من نوفمبر ١٨٩٢م بالاسكندرية، كما أصدرت السيدة "جميلة حافظ" مجلة نسائية مهمة هي "الريحانة".

ولقد ساندت المرأة قضية التعليم للجميع في سبيل النهوض بالمجتمع، فتبرعت الأميرة فاطمة بنت الخديوي إسماعيل بأرض كانت تملكها لإقامة مبنى للجامعة

الأهلية؛ وهي جامعة القاهرة الأن بالجيزة، ووهبت مجوهراتها الثمينة للإنفاق على تكاليف البناء، وأوقفت أراض زراعية شاسعة للانفاق على مشروع الجامعة. وفي عام (١٣٤٧هـ= ١٩٢٨م) التحقت المرأة بالجامعة المصرية، واستمرت مسيرة تعليم المرأة حتى وصل عدد المدارس الحكومية للبنات عام (١٩٤٥م) حوالي ٢٣٢ مدرسة تضم حوالي ٤٤٣١٩ طالبة.

وتمثل ثورة ١٩١٩م حجر زاوية في تاريخ مصر الحديث، حيث اشتعلت الثورة الشعبية في كل فئات الشعب المصري رجاله ونسائه. فقد ظهرت المشاركة الإيجابية النسائية في صورة لم يألفها المجتمع المصري لفترة طويلة من السنوات وذلك بخروجها لأول مرة في المظاهرات الحاشدة والمنظمة إلى الشوارع في التاسع من مارس عام ١٩١٩م. وفي يوم ١٤ مارس سقطت أول شهيدتين خلال المظاهرات وهن السيدتين (حميدة خليل) و (شفيقة محمد) للدفاع ومؤازرة زعيم الثورة سعد زغلول ومعارضة لجنة (ملنر)، بالإضافة للعديد من الاجتماعات أهمها الاجتماع التى عقد بمقر

الكنيسة المرقسية في ١٢ / ١٢ / ١٩١٩م، ردا علي الإنجليز للوشاية والتفرقة بين المسلمين والأقباط. وفي عام 1920 تم تشكيل لجنة الوفد المركزية للسيدات نسبة لحزب الوفد بزعامة سعد زغلول، حيث تم انتخاب السيدة هدى شعروای رئيساً لها، واستمر الكفاح الإجتماعى والسياسى مواكباً لأحداث مصر الكبيرة وأهمها قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨م.

ونشير إلي أن المرأة المصرية لعبت دورا مهما في محاولة تحريك النهضة النسائية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية، فشاركت السيدة "هدي شعراوي" من خلال مؤسسة الاتحاد النسائي بأول وفد عربي في المؤتمر النسائي الدولي بروما سنة (١٩٢٣م). وأسهم صدور دستور ١٩٢٣ دون أن يعطيها حقوقها السياسية في تصاعد الدعوة للمطالبة بحصول المرأة علي هذه الحقوق.

ولم تكتفي المرأة المصرية بذلك النشاط وتلك الجهود، ولكنها سعت لتأسيس أحزاب سياسية تدافع عن

قضاياها، فنشأ حزب "اتحاد النساء المصريات" الذي أصدر جريدة عام (١٩٢٥م) بعنوان "المصرية" باللغتين العربية والإنجليزية، وأسست فاطمة نعمت راشد سنة (١٩٤٢م) الحزب النسائي الوطني، والذي كان على رأس مطالبه قبول النساء في كافة وظائف الدولة، كما شكلت درية شفيق حزب " بنت النيل" سنة (١٩٤٩م) والذي دعمته السفارة الإنجليزية، وتأسس الاتحاد النسائي العربي سنة (١٩٢٤م).

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ترسخ مفهوم مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد حصلت على حق الانتخاب والترشيح عام ١٩٥٦، ودخلت البرلمان، وتقلدت الوزارة فكانت وزيرة للشئون الاجتماعية ١٩٦٢، وشاركت في الحياة الحزبية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات غير الحكومية، وتقلدت الوظائف العليا في كافة ميادين الحياة وتوج ذلك بتعيينها في بعض الهيئات القضائية.

الوضع بعد ثورة ٢٥ من يناير 2011، يعتبر المراقبون أن المشاركة الملحوظة للنساء في انتخاب الرجال في البرلمانات إنجازا، فهناك بالفعل مشاركة ملحوظة بشكل كبير للنساء في الاستفتاءات الدستورية وفي الانتخابات البرلمانية والرئاسية فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ففى الانتخابات البرلمانية تواجدت النساء بالأساس كناخبة وبصورة استثنائية كمرشحة؛ حيث لم تتخطى نسبة تمثيلها في البرلمان 2% ، أما في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ فلم تترشح أية سيدة.

إلا أنه بالرغم من ذلك فهناك محطات هامة في إطار الحراك النسائي المصري، فنجد بعض السيدات شغلن منصب الوزيرة، مثل: الدكتورة درية شرف الدين وزير الإعلام، وبعد ذلك، الدكتورة هالة وزير الصحة، وهي مناصب وزارية كانت حكرا للرجال لفترات طويلة.

٤ – الوضع في الجزائر

يسجل التاريخ للمرأة الجزائرية دورها البطولي لنصرة قضايا وطنها، ومقاومة المحتل الغاشم، فقدمت

المرأة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر مثالا للشجاعة والتضحية والبطولة. وقد سجل التاريخ نساء قدن المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، ونذكر هنا "لالا فاطمة نسومر" التي كانت تمتاز بخصائص مكنتها من قيادة الثورة الشعبية في منطقة القبائل، وتمكنت من تحقيق انتصارات على الجيش الفرنسي، وبذلك ذاع صيتها في كل أرجاء الوطن واستطاعت أن تبث الرعب في أوساط الجيش الفرنسي، وقد شاركت في أغلب المعارك وحققت انتصارات كبيرة.ا كما قدمت نساء آخريات مساعدات كبيرة للمقاومة الشعبية بالمؤن والعتاد والدعم المعنوي من أجل محاربة الأستعمار وإفشال مخططاته، ولم تثن سياسة التنكيل التي انتهجها الاستعمار الفرنسي المرأة الجزائرية في أداء دورها بكل الوسائل.

وكانت المرأة الجزائرية عنصرا أساسيا في الثورة الجزائرية إذ وقفت إلى جانب الرجل وتحملت مسؤوليات سياسية وعسكرية، وكانت سندا قويا للكفاح المسلح، وأبلت المرأة سواء في الريف الجزائري أو في المدينة

البلاء الحسن من أجل خدمة الثورة، وكانت مساهمتها على مختلف المستويات.

ولقد كان للمرأة الجزائرية دورا بارزا في دخول معترك الحياة السياسية والمنافسة علي مقعد رئيس الجمهورية، ونذكر هنا زعيمة حزب العمال الجزائرية لويزة حنون التي قدمت ملف ترشحها أمام المجلس الدستوري لدخول الانتخابات الرئاسية في ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٤. وهذه هي المرة الثالثة التي تترشح فيها لويزة حنون للانتخابات الرئاسية، وقد حلت الثانية بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في انتخابات2009 م. وقد اعتاد الجزائريون وجودها في المشهد السياسي كما لا يجادل كثيرون في مستواها أو كفاءتها،

٥- الوضع في سوريا

يتهم عبد الرحمن الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد النساء بأنهن "اقتسمن مع الذكور أعمال الحياة قسمة ضيزى، وتحكمن بسن قانون عام، جعلن نصيبهن به هين الأشغال بدعوى الضعف ،ونوعهن مطلوبا

بإيهام العفة، وجعلن الشجاعة والكرم سيئتين فيهما، محمدتين في الرجال، وجعلن نوعهن يهين ولا يهان، ويظلم أو يظلم فيعان"، "والحاصل أنه قد أصاب من سماهن بالنصف المضر". أي أنه بتحليله الدقيق العلمي الرائع لأسباب تخلف العرب، ودعوته لنهوضهم، لم يكن على نفس القدر من العلمية والموضوعية في حديثه عن النساء،

يدعو "عبد الرحمن الكواكبي" في كتابه "أم القري" إلى تعليم النساء، مبينا أن أحد اسباب الانحلال تركهن جاهلات، مبينا "أن ضرر جهل النساء وسوء تأثيره في أخلاق البنين والبنات أمر واضح غني عن البيان". إلا أنه دعا في نفس الوقت إلى أن "بالحجب والحجر الشرعيين" للنساء في البيوت إغلاق باب الفجور وإفساد الحياة الشريفة.

ولم يكن رأي النهضوي الحلبي "فرنسيس مراش" بأفضل من رأي الكواكبي، فقد طالب بقصر تربية المرأة على دائرة التعليم الأولى: "فالدراسة المتعمقة للعلوم تؤدي إلى

نتائج غير مرغوب فيها، لأن ذلك سيوقظ فيها الميل إلى الحرية والرغبة في الاقتداء بالرجل، فتهمل واجباتها المنزلية وأطفالها، وربما يعن لها أن تضع نفسها فوق الرجل".

فقد كانت آراء النهضويين الذين عاشوا في لبنان، مثل: أحمد فارس الشدياق، وبطرس البستاني، وفرح أنطون، أكثر تنورا، إلا أن تأثيرها لم يكن كافيا على ما يبدو لتغيير العقلية الذكورية المسيطرة على سكان بلاد الشام آنذاك.

لقد أثر المناخ العام بهذا الموقف المتحفظ من تحرر المرأة على مشاركتها في الحياة العامة، ورغم ذلك، كان هنالك مجموعة من الرائدات اللاتي اقتحمن الحياة العامة عنوة، وناضلن كثيرا لإسماع صوت المرأة، ورغم أن نشاطهن الأساسي تركز في الصالونات الأدبية والمجلات النسائية، إلا أن مشاركتهن في الهموم العامة والحياة السياسية تركت بصمة واضحة لا يمكن إنكارها، مثل لبيبة هاشم، التي أصدرت عام ١٩٠٦ مجلة (فتاة

الشرق)، وماري عجمي، التي أسست عام ١٩١٠ مجلة (العروس) وأسست جمعيات نسائية عدة ،في مسيرة الكفاح والنضال ضد الحكم العثماني،فقد اتضحت مسيرتها النضالية حين التقت بالمناضل بترو باولي، لكن الأتراك قبضوا عليه، وأعدم مع مجموعة الشهداء في ٦ أيار، وبقيت وفية له لم تتزوج أبدا، وقد أجج إعدامه الغضب والحقد في نفسها أكثر من قبل على الاستعمار، فازداد نضالها حماسة.

كما واجهت ماري عجمي الاستعمار الفرنسي بنفس الروح النضالية، ورفضت كل محاولات رشوتها واستمالتها من قبله وحمت هي ورفيقاتها أناسا كثيرين من أعواد المشانق التركية، كما قال الدكتور أحمد قدري الترجمان، أحد الثوار، وأسست عدة جمعيات نسائية، لأهداف سياسية في المرحلة الأولى، ثم لأهداف ثقافية واجتماعية، (أسست عام 1933 الاتحاد النسائي العربي السوري) الذي ضم عشرين جمعية نسائية. هذا عدا عن تأثير النهضويات اللبنانيات كزينب فواز، التي عاشت جزءا من حياتها في سوريا، ودعت إلى مشاركة

المرأة في الشؤون السياسية، ولكنها كانت في نفس الوقت مع حجب المرأة!

وهكذا نرى أن مساهمة المرأة في الحياة السياسية بدأت خجولة في نهايات عهد الحكم العثماني في بدايات القرن العشرين، واقتصرت على مساعدة المناضلين وتخبئتهم عن أنظار المستعمر، دون مشاركة جدية فاعلة في الحياة السياسية، إلا أن حادثة شهداء ٦ أيار الذين أعدمهم الوالي العثماني جمال باشا السفاح، والذين كانوا من خيرة رجال وشباب سوريا، دفع المرأة على ما يبدو أكثر من قبل للتفاعل مع مجريات الأحداث السياسية، وإن بقي ذلك محدودا، ولم تظهر في سوريا في تلك الآونة حركة نسوية واضحة الأهداف والمعالم كما في مصر، أو قائدة بمستوى السيدة هدي شعراوي، التي قادت أول مظاهرة نسائية في مصر والعالم العربي ١٩١٩ سارت في شوارع القاهرة، وقدمت مذكرات للسفارات الأجنبية، فيها مطالب سياسية، والتي انشقت مع من معها من النسوة عن حزب الوفد،عندما لم يشرك سعد زغلول المرأة بالهيئة البرلمانية بعد الثورة،

وشكلت تنظيما نسائيا منفصلا عن الوفد باسم(جمعية الاتحاد النسائي) عام 1923 لعب دورا سياسيا، بالإضافة لدوره الاجتماعي.

المرحلة النهضوية الثانية وهي مرحلة الأنتداب الفرنسي (1946 – 1920)، كانت في نفس الوقت مرحلة صعود البرجوازية العربية الناشئة، ففي تلك الفترة بدأت مطالب حركة تحرر المرأة تتصاعد، وغدت مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية أكثر وضوحا، وكمثال على الفكر النهضوي هنا نذكر بعض الأسماء الهامة التي تابعت المطالبة بتحرر المرأة كالرائدة اللبنانية نظيرة زين الدين التي اعتبرها بوعلي ياسين في كتابه حقوق المرأة في الكتابة العربية، الممثلة النسائية لمدرسة التجديد الإسلامي، فقد ركزت على موضوع الحجاب، في كتابها الرائد "السفور والحجاب"، وأنشغلت بالمعركة الضارية التي خاضتها مع رجال الدين، ولم يذكر مشاركتها في الحياة العامة والسياسية، وإن كانت من أهم من دعت إلى مشاركة المرأة فيهما.

ونشير هنا إلي الطبيب والسياسي الدمشقي عبد الرحمن الشهبندر، الذي نادى بتحرير المرأة وتعليمها، والذي خرجت مظاهرة نسائية احتجاجا على اعتقاله ١٩٤٢، وكانت من أوائل المظاهرات النسائية التي خرجت في سورية ضد الاستعمار. ولعل من أهم الأسماء التي شاركت في الحياة السياسية، السيدة ثريا الحافظ، صاحبة المنتدى الشهير "منتدى سكينة الأدبي" في دمشق، والتي قالت عنها مقبولة شلق في تقديمها لكتاب ثريا الحافظ "حدث ذات يوم" بطلة المظاهرات وخطيبة الجماهير، التي لا يعرف الخوف قلبها، أحبت لغتها، وعشقت قوميتها".

عودة قصيرة للحياة النيابية في عام ١٩٥٤ عادت الحياة النيابية إلى سوريا، ولكن لم يكن للمرأة دور فعال فيها، رغم مشاركتها في النضال الوطني في الشارع السوري، كمشاركتها في الاجتماعات الشعبية الحاشدة وفي حركة المقاومة الشعبية، إبان العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦.

٦- الوضع في الأردن

على مر التاريخ اختلفت مشاركات المرأة الأردنية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والإجتماعية على حسب الأعراف الدينية، والثقافية، والقانونية، والتقاليد التي تتسم بها كل حقبة زمنية. أمّا الآن فيسير الوضع حسب القانون المدني الأوروبي في الوقت نفسه تقومه تعاليم الدين الإسلامي وما تسمح به الشريعة الإسلامية لتضمن المرأة الأردنية حريتها وحقوقها القانونية. فيما يخص الإختلاط، والعمل، والتعليم فمازال تحكمه الذكورية.

أعلام النساء العربيات في السياسة

برزت نساء عربيات في السياسة قديما وحديثا فكان منهن الملكات اللاتي مارسن الحكم، مثل: نفرتيتي، وبلقيس، وشجرة الدر.

وحديثا، برزت أسماء نساء في السياسة، مثل: توكل كرمان الحاصلة على جائزة نوبل، وغيرها من النساء العربيات.

واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها

في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يشهدها العالم العربي، نتساءل عن واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها؟

وأي دور ريادي يمكن أن تؤديه بجانب الرجل في مجتمع ما زال يتحفظ من دورها القيادي والسياسي؟

وهل ستعترف المجتمعات العربية بالمرأة ضمن من يستحقون المكافأة، كونها واحدة من المؤثرات في التغيير ؟.

أم أنها ستكون أول من يضحى بها بعد تحقيق أي نجاح سياسي وأول من سيعود إلى الصفوف الخلفية؟.

لا يمكن الاختلاف عما حققته المرأة العربية من تقدم وإنجازات وما وصلت إليه من مكانة مشرفة بفضل جهودها وكفاحها وطموحها لتقلد مواقع الريادة، وفرض حضورها في المجتمع السياسي على الرغم من التحديات الكبرى التي واجهتها وتواجهها والتقاليد المتحجرة التي تعيق مسيرتها.

وفي هذا السياق، اعتبر المفكر صادق جواد سليمان في إحدى مقالاته بأن: "العالم بأسره قد أفاق على حقيقية أن في تحجيم وضع المرأة تحجيم لوضع المجتمع، وأن في تفويت الاستفادة القصوى من المواهب والقدرات النسوية تفويت للاستفادة القصوى من المواهب والقدرات المختزنة في الرصيد الوطني، وأن تخلف المرأة في أيما مجتمع سرعان ما ينقلب إلى تخلف المجتمع ككل.

في المقابل، المرأة بدورها، وبباعث من وعيها الذاتي، أفاقت على حقيقة أن ما يعني الرجل يعنيها، فلا يوجد شأن حياتي لا يتشاركان الاهتمام به، بما في ذلك، بل في مقدمة ذلك، القضايا الكبرى: كمنع الحروب، الحفاظ

على الأمن، حماية البيئة، مكافحة الأوبئة، إثراء الثقافة، إزالة الفقر، محو الأمية، ...".

وعلى ذلك، فإن مصير المرأة والرجل مصير واحد، فكلاهما مشتركان في الحقوق والواجبات في إطار من التكافؤ والمساواة، وأن أي تحجيم لدورها يجعل البلدان العربية غير محققة لأهداف ومبادئ الديمقراطية، حيث إن الديمقراطية تعد القناة الأكثر فاعلية في نشر ثقافة تمكين المرأة من المشاركة السياسية والاجتماعية وتسهم في خلق ثقافة المواطنة.ففي برامج التنمية الدولية في العالم على سبيل الذكر، نجد بأن من بين الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة هناك هدف تحقيق التكافؤ الكامل بين الرجال والنساء في عموم حقوق الإنسان وحقوق المواطنة.

وفي نفس السياق، سبق للأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، في كلمة احتفاء بيوم المرأة مؤخرا، أن تمكين المرأة وإسهامَها الكامل والمتكافئ في كافة نشاطات المجتمع، بما في ذلك الإسهام في صنع القرار

وممارسة السلطة، أساسي لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. كما أن تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٩٥ حول وضع المرأة في العالم – والذي يعد كل خمس سنوات– عزز الالتزام الدولي بالعمل لأجل المساواة والتنمية والسلام .فضلا عن ذلك، فإن تقرير هذه المنظمة الدولية والذي صدر سنة ٢٠٠٠ حث على تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء كواحد من ثمانية أهداف تنموية كبرى: السبعة الأخرى هي: إزالةُ الفقر المدقع، تعميمُ التعليم الابتدائي، تخفيضُ وفيات الأطفال، تحص٢ن صحة الأمهات، مكافحة مرض نقص المناعة (الأيدز)، حفظ البيئة، وخلقُ شراكة عالمية لأجل التنمية.

وتجدر الإشارة، إلى أن ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ نص بجلاء على تساوي الرجال والنساء في الحقوق، تلاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ بإقرار حرية جميع الأشخاص وتكافئهم في الكرامة وحقوق الإنسان، وحظر التمييز ضد النساء، أضف إلى ذلك الاتفاقية الدولية عام ١٩٧٩ المتعلقة بإزالة جميع أنواع

التمييز ضد المرأة، والتي بدورها ناهضت كل المعاملات التمييزية في حق المرأة.وإذا كان القانون الدولي للتنمية وحقوق الإنسان أعطى مكانة مشرفة للمرأة مثلها مثل الرجل، فإننا ما زلنا نلاحظ ممارسات تمييزية في حقها خصوصا في الوطن العربي من قبيل تهميش دورها في المجتمع، وحرمانها من التعليم، والتعسف في معاملتها ورضوخها لطاعة الرجل ومسايرة رغباته.

وعلى الرغم من كل هذه المعيقات، فان المرأة العربية كانت حاضرة بقوة، في العديد من المحطات السياسية التي شهدها العالم العربي، سواء في الدفاع عن القضية الفلسطينية أو الدفاع عن القومية العربية أو مناهضة الاحتلال والاستعمار، وأيضا في ما عرفته بعض أقطار العالم العربي من ثورات، في ظل ما سمي بالربيع العربي، حيث شهد عام ٢٠١١ أكبر حجم حضور نسائي عربي مشهود من قبل العالم ووسائل الاعلام، من خلال مشاركة النساء في الحراك السياسي والاجتماعي الذي عاشته وتعيشه المنطقة. وهذا دليل كبير لدور المرأة العربية في الحراك السياسي ودورها

الفعال في الإصلاح وقيادة الشارع الشعبي في البلدان العربية نحو التغيير للأفضل، وبإجراء إصلاحات جذرية داخل الأنظمة العربية. ورغم هذا الدور الحيوي والمشهود للمرأة العربية، فإننا مازلنا نلاحظ، مثلا، حضورا باهتا لها في وسائل الإعلام وعلو الصوت الذكوري الذي يحاول أن يخطف نجاحها لصالحه، حيث يهيمن على البرامج التلفزيونية الحوارية الحضور الرجالي الذي يدلي بشؤون وهموم الوطن، في مقابل خفوت الصوت النسائي إلا استثناء.وهذه الظاهرة كما نلاحظها، مرتبطة بطبيعة المجتمعات العربية حيث مازالت تسود العقلية الذكورية والتي تعطي الأولوية للرجل كقائد اجتماعي وسياسي وكعنصر له قدرات أقوى من المرأة في تدبير الشأن العام السياسي وتقلد المواقع الريادية، وبالتالي يصير وصول المرأة في الوطن العربي إلى مناصب القيادة مسألة صعبة جداً ومعقدة أحيانا.

فهنالك أسباباً متعددة في عدم وصول المرأة في الوطن العربي لمنصب رئيس دولة من أهمها: نظرة المجتمع العربي للمرأة والتي ترى في الرجل أساساً للمجتمع

وللأسرة، وترى في المرأة كياناً تابعاً للرجل، أقل منه في المقام والمكانة، وعليه يحق له السيطرة عليها وتسيير أمورها كما أن نظرة المرأة لذاتها على اعتبارها أقل قدرة من الرجل وأضعف منه، وأن القيادة والريادة يجب أن تكون للرجل. بالإضافة إلى عدم إيمان التيار السياسي المهيمن على الشارع العربي، بحق المرأة السياسي، وبالتالي، فإنه كثيرا ما لا يشجع إشاعة فكرة مشاركة المرأة في العمل السياسي.

فحتى المفكرين الحداثيين في العالم العربي لم يتخلصوا بعد من عقدة "مزاحمة المرأة لهم سياسيا" وكثير من هؤلاء لم يستسغ فكرة السماح للمرأة بتقلد المناصب السياسية والبرلمانية والحكومية. ففي رأي إحدى المفكرات العربيات أن "الحداثة في العالم كله شكلت معضلة للنساء، فقد بنت على رؤية ذكورية محضة حتى قيل إن التاريخ الحداثوي هو تمجيد لسلطة الرجل". صحيح أن الحداثة فتحت بمواثيق حقوق الإنسان وحقوق المرأة باباً لإنصاف النساء ولكنها استندت على فكر سلطوي وذاكرة ذكورية.

وعلى هذا الأساس، فإن قضية وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المرأة في العالم والتقدم المحرز على هذا الصعيد بطيء وغير كاف. وتكمن أهمية القضية في كونها مؤشراً دقيقاً على درجة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وإقرار مبدأ المناصفة وعلى تغير الصورة النمطية للمرأة العربية وزيادة تمثيلها في مواقع صنع القرار بصورة عادلة تتناسب مع مسيرتها العملية وتأهيلها العلمي وحضورها الفعال في الحراك السياسي وما قدمته من تضحيات بجانب الرجل.

ومن هنا تبرز أهمية مطالبة المرأة بحقوقها كاملة، وفي مقدمتها حقوقها السياسية، وبتغيير المفاهيم التقليدية عن المرأة ودورها في المجتمع، وإخضاع تلك المفاهيم لنقد موضوعي بناء، ثم إن هذا الدور لن يكتمل إلا بمشاركة المرأة الفاعلة في الحياة العامة وتخليها عن تلك النظرة التي ترى فيها "ذاتها" كياناً ضعيفاً لا يقوى على ولوج معترك السياسة والاهتمام بالشأن العام.وبالتالي يجب أن

تكون لها مكانة سياسية معتبرة بالنظر لنضالها وحضور في الحراك من أجل إنجاح الثورة.

الفصل الثالث

نظرة المجتمعات للمرأة

مقدمة

مما لاشك فيه، أن المرأة تؤثر بشكل كبير في المجتمع، فهي البنية الأساسية لتقدم المجتمع، لأنها مربية الأجيال. فالمرأة تتحمل الكثير من أجل من حولها ،فقد خلقها الله حنونة تزيل الهموم وتحمل مصاعب الحياة لقدرتها علي تحمل الآلام.

وقد برعت المرأة في الكثير من المجالات ونافست أيضا الرجال حيث أثبتت انه لا يمكن وصف المرأ بالضعف وقلة الذكاء فقد وصلت إلى الرئاسة وهناك المهندسات اللاتي برعن في مجالاتهن فالبحرينية مريم جمعان هي أول امرأة تحصل على الزمالة في الهندسة الكيميائية من بين ٩٧ امرأة على مستوى العالم، والأولى على الشرق الأوسط. أما عائشة الهاملي فهي أول امرأة

تقود طائرة في دولة الأمارات، وتعتبر أول عضو نسائي في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، وأصغرهم سنا.

نظرة المجتمعات للمرأة (عصور ما قبل الإسلام)

لا شك أن المرأة شطر النفس الإنسانية وأنها صانعه الجنس البشرى، ولكن، في المقابل، هل كانت نظرة الرجل للمرأة علي هذا النحو علي مر العصور في مختلف الحضارات البشرية التي سبقت الإسلام؟.

للأسف، لقد أعتبر الرجال المرأة علي مر العصور كائنا منحطا وأيضا شيطانا رجيما يوسوس بالشر، وقد أُهينت المرأة كثيرا في تلك العصور؛ حيث أنها كانت تُشتري وتباع في الاسواق كالسلع أو كالمواشي والمتاع.

وكانت تكره على الزواج وعلى البغاء، وتورث ولا ترث، وتملك ولا تملك، وكانت دائما خاضعة للرجل أبا وزوجا، فملك زوجها مالها وأقام عليها وصيا قبل موته.

بينما الرجال يتمتعون بالسلطة والسيادة في كل شئ وأعتبروا المرأة بالنسبة لهم لا شئ ،تعامل كالمتاع في المنزل وليس لها أية حقوق ولكن عليها واجبات كثيرة.

ولابد أن نشير هنا، أن الرجال قد اختلفوا في بعض البلاد على كنية المرأة، هل هي إنسان له روح خالدة وتدخل الجنة كالرجل أم لا؟. وفي النهاية قرر أحد المجامع بروما: "أنها حيوان نجس أو أنها بلا روح ولا خلود ولكن يجب عليها العبادة والخدمة وأن يكم فمها كالبعير أو الكلب العقور لمنعها من الضحك والكلام لأنها كانت في نظرهم أحبولة الشيطان".

وليست هناك معلومات متوفرة عن مكانة المراة أو حقيقة العلاقة بين الرجل والمرأة فيما قبل التاريخ. فلا توجد معلومات عن نظرة الرجل للمراة في تلك الأزمنة ولا يمكن الحكم إن كان ينظر إليها نظرة إحترام وتقدير أم إزدراء وتحقير، إذ أنه لا يمكن الذهاب بالعلاقات بين الرجل والمرأة إلى أبعد من عشرة ألاف سنة من عمر الزمان لأنه لا يمكن الاعتماد على الحفريات التي

خلفتها هذه الأزمان البعيدة وذلك لأن بعض الجماجم القديمة التي عثر عليها علماء الاثنوجرافيا في أوروبا وإفريقيا، والصينيون لا يعرفون على وجه الدقة ما إذا كانت لذكور أم إناث، إلا أن بعض علماء الأجتماع والأثنوجرافيا، من أمثال العالم "لويس مورجان" و "باخوفيه" و"فريدرك انجلز"، أن التاريخ البشرى عرف أولا الشيوعية الجنسية التي تكون فيها جميع النساء حقا مشاعا لجميع الرجال في المجتمع الذي كان يعيش كما تعيش بقية الحيوانات في قطعان تبحث عن الطعام وتحقق غريزتها الجنسية بأي طريق متاح مع أي أنثى فكان الذكور لكل الإناث والعكس.

ولكن هذا الكلام غير صحيح، وذلك لأن الزواج وتكوين الأسرة هو نظام قائم بين الرجل والمرأة منذ خلق البشر، وهناك عدة أدلة وبراهين تثبت هذا وأولها وأهمها هو أبى البشر آدم عليه السلام، وامهم حواء. فتلك الأسرة مكونة من أم وأب يرعوا أبنائهم. وقد ذكرت أمثلة أخرى لأسر عديدة قبل الميلاد كما جاء في القرآن فهناك امرأة فرعون وامرأة نوح وامرأة لوط. وقد كان الزواج بين

الرجل والمرأة قائماً في عدة حضارات قديمة كالحضارة الفرعونية والأندوكية .

مكانة المرأة في الحضارة الفرعونية

لقد تبوأت الحضارة الفرعونية المرتبة الأولى بين الحضارات الأنسانية من حيث معاملتها وتقديرها للمرأة، فكانت المرأة الفرعونية لها الحق في الورث، وكانت تملك، وكانت تتولى أمر أُسرتها في غياب زوجها، وكانوا يعتقدون أن المرأة أكثر كمالا من الرجل، وكان الزوج يكتب كل ما يملك من عقارات لزوجته. وكان الأطفال ينتسبون لأمهاتهم لا لآبائهم، كما كانت القوامة للمرأة على زوجها لا للرجل على زوجته، وعلى الزوج أن يتعهد في عقد الزواج أن يكون مطيعا لزوجته في جميع الأمور.



امراة من العصر الفرعوني

وكان من حق المرأة أيضا في عهد الفراعنة أن تتولى الحكم وذلك إن لم يكن هناك حكام ذكور وعلى الرغم من هذا فلم تتولى حكم مصر إلا خمس ملكات وذلك مقابل أربعمائة وسبعين ملكا، وذلك يرجع إلى شعور المرأة بأنوثتها وأن تلك المناصب لا يتولاها إلا الرجال. حتى أن الملكة حتشبسوت أرتدت ثياب الرجال مراعاة للرأى العام. وتلك الوصية التي أذاعها بـ "تاح

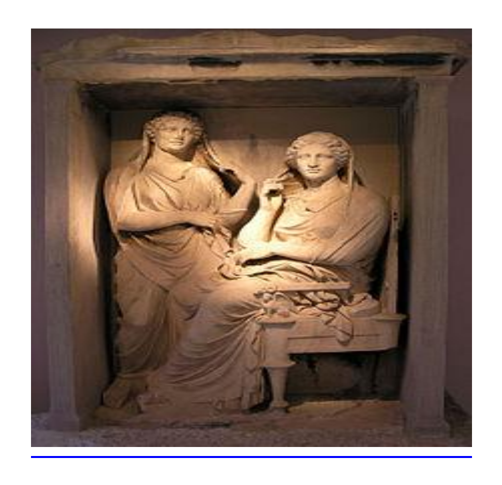
حتب" لما طعن في السن على بني وطنه هي أيضا دليل على الأهتمام قديما بالمرأة، وجاء فيها: "إذا كنت عاقلا فجد تموين بيتك واحبب أمرأتك ولا تشاحنها وغذها وزينها وعطرها ومتعها ما حييت فهى ملك يجب أن تكون جديرة بالمالك ولا تكن معها فظا غليظا".

وكان هناك ما يسمي بـ "ظاهرة عروس النيل"، التي كانت يأتون فيها بفتاة جميلة مزينة بالحلي وبأفضل الثياب، ثم يلقونها في نهر النيل، ظناً منهم أنهم بهذا سيفيض ويعم النماء. وظل هذا التقليد سارياً حتى جاء الإسلام وألغاه على يد عمرو بن العاص في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

مكانة المرأة في حضارة الإغريق

كانت المرأة عند الإغريق شجرة مسمومة، وكانت محتقرة مهينة حتي سموها رجس من عمل الشيطان. وكانتْ كسقط المتاع تُباع وتشترَى في الأسواق ،مسلوبة الحقوق، محرومة من حقِّ الميراث وحقِّ التصرُّف في

المال ،وكانتْ في غايةِ الانحطاط .حتى انها لم تسلم من فلاسفة الإغريق.



المرأة في الحضارة الإغرقية

مكانة المرأة في حضارة الرومان

أعتبرت المرأة عند الرومان متاعا مملوكا للرجل وسلعة من السلع الرخيصة يتصرف الرجال فيها كيف يشاؤن، وكان يعتبرها الرجال شراً لا بد من اجتنابه ،وأنها مخلوقة للمتعة وكانت دائماً خاضعة للرجل أباً كان أو

زوجاً، وكان الرجل يملك مالها فهي في نظره ونظر الرجال ونظر المجتمع كله أمة لا قيمة لها، وكان بيد أبيها وزوجها حق حياتها وحق موتها وإذا كانت ملك ابيها في شبابها فهو الذي يختار لها زوجها فاذا تزوجت ملكها زوجها وفي ذلك يقول جايوس» توجب عادتنا على النساء الرشيدات أن يبقين تحت الوصاية لخفة عقولهن.«



المرأة الرومية

المؤتمر الكبير الذي عقد بمجمع روما

وعلى الرغم من كثرة المشرعين في روما، فإنهم لم يهتموا بالمرأة ولم يهتموا بحقوقها وإنما عينوا ما عليها من واجبات، وقد كانت المرأة في أعينهم أمة شرعية يتصرف فيها رب الأسرة كما يتصرف في عبيده. وقد عقد أجتماعاً في مجتمع روما للبحث في شؤون المرأة فقرر أنها بلا نفس أو خلود وأنها لن ترث الحياة الآخرة وأنها رجس ويجب ألا تأكل اللحم وألا تضحك وألا تتكلم وعليها أن تمضى جميع أوقاتها في الخدمة والطاعة وقد حكموا عليها بأن تمنع من الكلام.

رأي الفيلسوف أرسطو عن المرأة

الفيلسوف أرسطو يبدي رأيه عن مكانة المرأة في مجتمعهم بعد تحليل وتفكير ويقول: "إن الطبيعة لم تزود المرأة بأيِ إستعداد عقلي يعتد به؛ ولذلك يجب أن تقتصر تربيتها على شؤون التدبير المنزلي والأُمومة والحضانة وما إلى ذلك"، ثم يقول: "ثلاث ليس لهن التصرف في أنفسهن: العبد ليس له إرادة، والطفل له

إرادة ناقِصة، والمرأة لها إرادة وهي عاجزة". وقد قال: "إن المراة رجل غير كامل، وقد تركتها الطبيعة في الدرك الأسفل من سلم الخليقة". وهو القائل: "أن المرأة للرجل كالعبد للسيد، والعامل للعالم، والبربري لليوناني، وأن الرجل أعلى منزلة من المرأة"

رأي الفيلسوف سقراط عن المرأة

ونذكر هنا ما قاله الفيلسوف سقراط عن المرأة: "إن وجود المرأة هو أكبر منشأ ومصدر للأزمة والانهيار في العالم، إن المرأة تشبه شجرة مسمومة، حيث يكون ظاهرها جميلا، ولكن عندما تأكل منها العصافير تموت حالا".

القفل الحديدي على فم المرأة

وحتى يمنعوا المرأة من الكلام حكموا عليها بأن تضع على فمها قفلا كانوا يسمونه "الموزلير"، فكانت النساء جميعهم من أعالي الأسر وأدناها تسير في الطرقات وفي فمها قفل وتروح وتغدو في دارها وفي فمها قفل

من حديد. وهذا بخلاف العقوبات البدنية التي كانت تتعرض لها المرأة لأنها أداة الإغواء وآلة التسويل، ويستخدمها الشيطان لأفساد القلوب. وكانوا يسكبون الزيت الحار على جسم المرأة ويربطونها بذيول الخيول ثم يجرونها بأقص سرعة كما يربطون الشقيات بالأعمدة ويصبون الزيت الحار والنار على أبدانهن.

كما أقر بعض أعضاء مجلس التربيون الرومانى بتحريم تملك المرأة لأكثر من نصف أوقيه من الذهب، وألا تلبس ملابس مختلفة اللون، وألا تركب عربات إلى مدى ميل من روما؛ إلا في بعض الحفلات العامة.

الطلاق عند الرومان

عرف الرومان الطلاق وقد طلق الخاصة والقياصرة كما طلق الشعب، فنجد أن "يوليوس قيصر" طلق مرتين، وأنطونيو طلق ثلاثا، وأوكتافيو طلق أربعا. وظل الطلاق منتشرا حتى خففت المسيحية من شدته. وكان الطلاق عندهم لأتفه الأسباب؛